الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ 2011 وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

ما لايقل عن 20 مجزرة في شهر كانون الثاني/ 2015

محتويات التقرير:

أولاً: ملخص تنفيذي
ثانياً: تفاصيل الحوادث
ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات
رابعاً: شكر وعزاء

الملخص التنفيذي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 20 مجزرة في كانون الثاني، توزعت على النحو التالي:

القوات الحكومية: 16 مجزرة.

المعارضة المسلحة: مجزرة واحدة.

أطراف لم نستطع تحديدها: 3 مجازر.

تعتمد الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توصيف لفظ مجزرة على الحدث الذي يقتل فيه خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، من أجل الاطلاع على المزيد حول منهجيتنا في توثيق الضحايا، نرجو زيارة الرابط.

توزعت المجازر على المحافظات بحسب الترتيب التالي:

ريف دمشق: 5 مجازر، حلب: 5 مجازر، حمص: 3 مجازر، درعا: 3 مجازر، الرقة: 4 مجازر، دير الزور: مجزرة واحدة، إدلب: مجزرة واحدة، الحسكة: مجزرة واحدة، حماة: مجزرة واحدة. الفقرة المحددة للحذف

تسببت تلك المجازر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمقتل ما لايقل عن 241 شخصاً، بينهم 36 طفلاً و31 سيدة، أي أن 27.8% من الضحايا هم نساء وأطفال، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا مؤشر على أن الاستهداف في معظم تلك المجازر كان بحق السكان المدنيين.

توزعت حصيلة ضحايا المجازر بحسب مرتكبيها على الشكل التالي:

القوات الحكومية: 195 شخصاً، بينهم 32 طفلاً، و21 سيدة.

المعارضة المسلحة: 15 شخصاً، بينهم 3 أطفال، و5 سيدات.

أطراف لم نستطع تحديدها: 31 شخصاً، بينهم طفل، و5 سيدات.

تفاصيل التقرير:

أ.القوات الحكومية:

ريف دمشق:

-1يوم الإثنين 19/ كانون الثاني/ 2015 قصفت مدفعية القوات الحكومية قذيفتي هاون على سوق شعبي في مدينة عربين بمحافظة ريف دمشق، ما أودى بحياة 7 أشخاص، بينهم طفل و3 سيدات.

-2يوم الأربعاء 21/ كانون الثاني/ 2015 شنّ الطيران الحربي الحكومي 3 غارات على مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، ما أدى إلى مقتل 5 أشخاص، بينهم 3 أطفال وسيدة.

-3يوم الجمعة 23/ كانون الثاني/ 2015 شنّ الطيران الحربي الحكومي غارة على سوق بلدة حمورية بمحافظة ريف دمشق، أسفرت الغارة عن مقتل 64 شخصاً، بينهم 9 أطفال وسيدة، وإصابة قرابة 100 آخرين بجراح مختلفة، إضافة إلى دمار عدد من المحلات التجارية والمنازل السكنية.

-4 يوم الثلاثاء 28/ كانون الثاني/ 2015 شن الطيران الحربي الحكومي غارتين على مدينة دوما بريف محافظة دمشق، ما أدى إلى مقتل 5 أشخاص، بينهم طفلة و3 سيدات، إضافة إلى دمار في المنازل السكنية.

-5 يوم الخميس 29/ كانون الثاني/ 2015 قصفت مدفعية القوات الحكومية قذيفة مدفعية على بلدة جيرود بريف محافظة دمشق، ما أدى إلى مقتل 5 أشخاص، بينهم طفلتان وسيدتان.

حلب:

-1 يوم الأربعاء 21/ كانون الثاني/ 2015 قصف الطيران الحربي الحكومي صاروخاً على مدينة تل رفعت بمحافظة حلب، تسبب القصف بمقتل 5 أشخاص.

-2 يوم السبت 24/ كانون الثاني /2015 أغار الطيران الحربي الحكومي أربع مرات على بريف حلب، ما أدى إلى مقتل 7 أشخاص بينهم طفلان.

-3 يوم الخميس 29/ كانون الثاني/ 2015 أغار الطيران الحربي الحكومي أربع مرات على سوق للمواشي في مدينة الباب بحلب، أسفر القصف عن مقتل 9 أشخاص بينهم طفل.

حمص:

-1 يوم الأربعاء 21/ كانون الثاني/ 2015 ألقى الطيران المروحي الحكومي قنابل برميلية على منطقة الحولة بريف محافظة حمص، أسفر القصف عن مقتل 14 شخصاً، بينهم طفلان وسيدتان.

-2 يوم الإثنين 26/ كانون الثاني/ 2015 قصفت مدفعية القوات الحكومية المتمركزة في كل من معسكر مللوك وقرية جبورين الموالية للقوات الحكومية قذائف هاون ومدفعية على مدينة تلبيسة بحمص، ما أدى إلى مقتل 6 أشخاص، بينهم طفلان وسيدتان.

درعا:

-1 يوم الأربعاء 14/ كانون الثاني/ 2015 أغار الطيران الحربي الحكومي مرتين على حي درعا البلد بدرعا، تسبب القصف بمقتل 9 أشخاص، بينهم سيدة.

-2 يوم الجمعة 23/ كانون الثاني/ 2015 شن الطيران الحربي الحكومي غارتين على مدينة داعل بريف محافظة درعا، ما أدى إلى مقتل 7 أشخاص، بينهم طفل.

دير الزور:

-1 يوم الأحد 18/ كانون الثاني/ 2015 قصف الطيران الحربي الحكومي صاروخاً على بلدة الموحسن بمحافظة دير الزور، ما أدى إلى مقتل 12 شخصاً، بينهم 4 أطفال، و3 سيدات إحداهن حامل.

إدلب:

-1 يوم الإثنين 19/ كانون الثاني/ 2015 شنّ الطيران الحربي الحكومي ثلاث غارات على قرية الكستن بمحافظة إدلب، ما أدى إلى مقتل 5 أشخاص، بينهم طفلة.

الحسكة:

-1 يوم الثلاثاء 20/ كانون الثاني/ 2015 ألقى الطيران المروحي قنبلتين برميليتين على سوق الغنم في قرية الخنساء في محافظة الحسكة، ما أدى إلى مقتل 30 شخصاً، بينهم 3 أطفال وسيدة.

حماة:

-1 يوم الخميس 29/ كانون الثاني/ 2015 ألقى الطيران المروحي الحكومي قنبلة برميلية على قرية الدالاتي التابعة لمدينة كفر زيتا في محافظة حماة، ما أسفر عن مقتل 5 أشخاص بينهم سيدتان.

أ. المعارضة المسلحة:

حلب:

-1 يوم الخميس 1/ كانون الثاني/ 2015 قصفت مدفعية المعارضة المسلحة المتمركزة في منطقة الراشدين بحلب أربع قذائف هاون وصاروخاً محلي الصنع، سقطوا بالقرب من مسجد السيدة نفيسة بمنطقة حلب الجديدة، أسفر القصف عن مقتل 15 مدنياً، بينهم 3 أطفال، و3 سيدات، إضافة إلى أضرار في سور المسجد والمحلات التجارية.

ج. جماعات لم تحدد هويتها:

حلب:

-1 يوم السبت 10/ كانون الثاني/ 2015 انفجرت سيارتان مفخختان عند مدخل قرية مسقان في ريف حلب، ما أدى إلى مقتل 17 مدنياً، بينهم 4 من كادر الدفاع المدني، لم يتمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير.

حمص:

-1 يوم الأربعاء 21/ كانون الثاني/ 2015 انفجرت سيارة مفخخة في حي عكرمة بمدينة حمص، أسفر الانفجار عن مقتل 7 مدنيين، بينهم طفلة و4 سيدات، إضافة إلى إصابة 67 شخصاً بجراح، لم يتمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير.

درعا:

- يوم الأربعاء 28/ كانون الثاني/ 2015 انفجرت سيارة مفخخة في بلدة المزيريب بمحافظة درعا، ما أدى إلى مقتل 7 أشخاص بينهم سيدة، لم يتمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير.

الاستنتاجات:

القوات الحكومية:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن حالات القصف كانت متعمدة أو عشوائية، وموجهة ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي، فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.
2. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في تلك المجازر، والمتمثل في جريمة القتل يؤدي إلى جريمة ضد الإنسانية.
3. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة، وفي جميع الحالات المذكورة لم نتأكد من وجود هدف عسكري قبل أو أثناء الهجوم.
4. إن حجم المجازر، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات، لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

المعارضة المسلحة:

ان القصف العشوائي عديم التمييز الذي حصل في حلب يعتبر جريمة حرب، وقد تسبب القصف بارتكاب جريمه القتل خارج نطاق القانون، يجب أن توقف المعارضة المسلحة جميع الهجمات عديمة التمييز.

التوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

1. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتوقف عن تعطيل القرارت التي يُفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية؛ لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.
2. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.
3. إلزام الحكومة السورية بإدخال جميع المنظمات الإغاثية والحقوقية، ولجنة التحقيق الدولية، والصحفيين وعدم التضييق عليهم.
4. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية؛ لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين.
5. يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الأهليين في سورية؛ لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديداً صارخاً للأمن والسلم الدوليين.
6. إدراج الميليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كحزب الله والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.
7. تطبيق مبدأ "حماية المدنيين" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام 2005، ونؤكد على أن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سيُطبق؟..
8. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مستحقيها بل للموالين للحكومة السورية.

مجلس حقوق الإنسان:

1. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.
2. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب.
3. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين– المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية.
4. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

إلى جامعة الدول العربية:

1. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية، وحث كافة دول العالم على ذلك.
2. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصاً على مستوى التعليم والصحة، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية.
3. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.
4. نطالب مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة بإعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
5. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية، ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.
6. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين– لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

لجنة التحقيق الدولية:

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع وكأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري؛ نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً، ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

شكر وعزاء

كل الشكر والتقدير للأهالي وذوي الضحايا وشهود العيان ونشطاء المجتمع المحلي، الذين ساهمت شهاداتهم بشكل فعال في هذا التقرير، خالص العزاء لأسر الضحايا وأصدقائهم.

Syrian Network For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان